جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث والعلمي
معهد العلمين للدراسات العليا

الاحزاب السياسية وإجراءات تسجيلها في الدول العربية – العراق إنموذجاً

رسالة تقدم بها الطالب

حازم محمد ناصر الرديني

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

زيد عدنان العكيلي

١٤٤١هـ

٢٠١٩م

﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ
مِنۡ عَلَقٍ ٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ
بِٱلۡقَلَمِ ٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ٥﴾

سورة العلق

﴿الآيات ١-٥﴾

إقرار المشرف وتوصية رئيس القسم

أشهد أن إعداد هذا البحث الموسوم "**الاحزاب السياسية وإجراءات تسجيلها في الدول العربية – العراق إنموذجاً**" المقدم من قبل الطالب **(حازم محمد ناصر الردينـي)** قد جرى إعداده تحت إشرافي في معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الإشرف ، وهو جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية .

المشرف الاستاذ

أ.د. زيد عدنان العكيلي

/ / ٢٠١٩ م

توصية رئيس القسم

بناءً على اقرار المشرف بالانتهاء من اعداد البحث ، أوصي بترشيح هذا البحث للمناقشة .

الاستاذ المساعد الدكتور

رئيس القسم

/ / ٢٠١٩ م

إقرار الخبير اللغوي

أشهد أن البحث الموسوم (**الاحزاب السياسية وإجراءات تسجيلها في الدول العربية – العراق إنموذجاً**) الذي قدمه الطالب (**حازم محمد ناصر الرديني**) قد تم تقويمه بأشرافي .

الخبير اللغوي

كلية

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة أننا قد اطلعنا على البحث الموسوم ﴿ **الاحزاب السياسية وإجراءات تسجيلها في الدول العربية – العراق إنموذجاً** ﴾ وقد ناقشنا الطالب **(حازم محمد ناصر الرديني)** في محتوياته وفيما له علاقة به ، ووجدنا أنه جدير بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية
(بتقدير) .

الاستاذ المساعد الدكتور	الاستاذ المساعد الدكتور	المدرس الدكتور
رئيس اللجنة	عضواً	عضواً

أ.د. زيد عدنان العكيلي

عضواً ومشرفاً

مصادقة مجلس المعهد

صادق مجلس المعهد على قرار لجنة المناقشة .

الأستاذ الدكتور

أ.د. زيد عدنان العكيلي

عميد معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الاشرف

/ /٢٠١٩ م

الإهـــداء

إلى ... من ربياني في الصغر وكانا لي نبراساً يضيء فكري بالنصح والتوجيه في الكبر ، ((أبي)) رحمه الله و((أمي)) حفظها الله . .

إلى. . . من شجعوني على اتمام هذا العمل وحفزوني للتقدم ، زوجتي وأولادي . . .

إلى. . . من علمني حرفاً وأخذ بيدي في سبيل تحصيل العلم والمعرفة ، أساتذتي الكرام . . .

إلى. . . زملائي وكل من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل . . .

إليهم جميعاً ، أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا

شكر وامتنان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم الأنبياء محمد المصطفى صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم .

بعد أن وفقني الله عزّ وجلّ إلى إتمام البحث ، لايسعني سوى أن اثني على الجهود الخيرة للأستاذ الدكتور **أ.د. زيد عدنان العكيلي** لتفضله بالإشراف على إعداد هذا البحث عرفاناً واحتراماً فكان لتوجيهاته السديدة الأثر البالغ في انجاز هذا البحث .

وأتقدم بالشكر والامتنان إلى جميع الاساتذة الأكارم الذين تتلمذت على أيديهم والذين اغرقوني بالعلم والمعرفة وكان لهم الأثر الكبير فيما وصلت له والذين نهلت من علمهم في مرحلة الماجستير في تخصص العلوم السياسية فجزاهم الله خيراً ، و أتقدم بوافر الاحترام والثناء الى الأساتذة الافاضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة المحترمين لما سيبدونه من ملاحظات قيمة ، هدفها تقويم البحث وإغناءه بالآراء السديدة .

الباحث

قائمة المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
الآية	ب
اقرار المشرف	ت
اقرار الخبير اللغوي	ث
اقرار لجنة المناقشة	ج
الإهداء	ح
شكر وامتنان	خ
قائمة المحتويات	د – ذ
قائمة الجداول	ظ
قائمة الأشكال	ز
المقدمة	س–ض
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة	٢–٢٥
المبحث الأول: ماهية الأحزاب السياسية	٣–٩
المطلب الاول: تعريف الأحزاب السياسية	٣–٥
المطلب الثاني: نشأة الأحزاب السياسية وأهميتها	٦–٩
المبحث الثاني: تصنيف ونظم الأحزاب السياسية	١٠ – ٢٥
المطلب الاول: تصنيف الأحزاب السياسية	١٠–١٩
المطلب الثاني: نظم الأحزاب السياسية	١٩–٢٥
الفصل الثاني: الأحزاب السياسية في الدول العربية	٢٧–٩٢
المبحث الأول: إجراءات تسجيل الأحزاب السياسية في الدول العربية	٢٧–٧٦
المطلب الاول: إجراءات تسجيل الأحزاب السياسية في القانون المصري	٣٠–٤١
المطلب الثاني: إجراءات تسجيل الأحزاب السياسية في القانونين الاردني والسوري	٤١–٥٦
المطلب الثالث: إجراءات تسجيل الأحزاب السياسية في القانونين اللبناني والتونسي	٥٧–٦٩
المطلب الرابع: إجراءات تسجيل الأحزاب السياسية في القانون المغربي	٦٩–٧٦
المبحث الثاني: تأثير النظام الحزبي في النظام الانتخابي في الدول العربية	٧٧–٩٢
المطلب الاول: تأثير النظام الانتخابي على النظام الحزبي في مصر	٧٩–٨٢
المطلب الثاني: تأثير النظام الانتخابي على النظام الحزبي في لبنان	٨٢–٨٥

المطلب الثالث: تأثير النظام الانتخابي على النظام الحزبي في الاردن	٨٥-٩٢
الفصل الثالث: الإطار الدستوري والقانوني لتنظيم وتسجيل الأحزاب السياسية في العراق	٩٣-١٦٠
المبحث الأول: التطور التاريخي للاحزاب السياسية في العراق	**١٠٦ - ١١٠**
المبحث الثاني: التنظيم الدستوري والاطار القانوني للأحزاب السياسية في العراق	**١٠١-١٢٠**
المطلب الاول: التنظيم الدستوري للاحزاب السياسية في العراق	١٠١-١٠٦
المطلب الثاني: الإطار القانوني للأحزاب السياسية	١٠٦-١١٩
المبحث الثالث: تسجيل الاحزاب السياسية في ضوء قانون الاحزاب السياسية	**١٢٠-١٦٠**
المطلب الاول: اجراءات تسجيل الاحزاب السياسية	١٢٠-١٣٦
المطلب الثاني: شروط ومحددات تأسيس الاحزاب السياسية	١٣٦-١٥٤
المطلب الثالث: الحقوق والواجبات	١٥٤-١٦٠
الفصل الرابع: الدراسة العملية	١٦١-٢٢٩
المبحث الاول: الاطار المنهجي لإجراءات وادوات البحث	١٦٢-١٦٧
حدود البحث	١٦٢-١٦٥
تصميم استمارة الاستبيان	١٦٥-١٦٨
المبحث الثاني : الاستبيان	١٦٨-٢٢٥
المبحث الثالث: مناقشة نتائج الدراسة	٢٢٦-٢٢٩
الاستنتاجات والتوصيات	٢٣٠-٢٣٧
الخاتمة	٢٣٩
المصادر	٢٤٠-٢٥٧
الملاحق	
Abstract	A-E

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
.١	استمارة الاستبيان	١٧٣
.٢	توزيع المبحوثين حسب متغير النوع	١٧٤
.٣	توزيع المبحوثين حسب الفئات العمرية	١٧٥
.٤	الحالة الاجتماعية للمبحوثين	١٧٧
.٥	الحالة الوظيفية للمبحوثين	١٧٩
.٦	توزيع العينة حسب التحصيل الدراسي	١٨١
.٧	نسبة الاستجابة للسؤال الاول واجابة المبحوثين	١٨٣
.٨	نسبة الاستجابة للسؤال واجابة المبحوثين	١٨٥
.٩	يوضح نسبة الاستجابة للسؤال واجابة المبحوثين	١٨٧
.١٠	نسبة الاستجابة للسؤال الاول واجابة المبحوثين	١٨٩
.١١	نسبة الاستجابة للسؤال الاول واجابة المبحوثين	١٩١
.١٢	نسبة الاستجابة للسؤال الاول واجابة المبحوثين	١٩٣
.١٣	نسبة الاستجابة للسؤال الاول واجابة المبحوثين	١٩٥
.١٤	نسبة الاستجابة للسؤال الاول واجابة المبحوثين	١٩٧
.١٥	نسبة الاستجابة للسؤال الاول واجابة المبحوثين	١٩٩
.١٦	نسبة الاستجابة للسؤال الاول واجابة المبحوثين	٢٠١
.١٧	نسبة الاستجابة للسؤال الاول واجابة المبحوثين	٢٠٣
.١٨	نسبة الاستجابة للسؤال الاول واجابة المبحوثين	٢٠٥
.١٩	نسبة الاستجابة للسؤال الاول واجابة المبحوثين	٢٠٧
.٢٠	نسبة الاستجابة للسؤال الاول واجابة المبحوثين	٢٠٩
.٢١	نسبة الاستجابة للسؤال الاول واجابة المبحوثين	٢١١
.٢٢	نسبة الاستجابة للسؤال الاول واجابة المبحوثين	٢١٣

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
١.	يوضح النسبة المئوية لاستجابة المبحوثين	١٧٣
٢.	يوضح النسبة المئوية لتوزيع النوع الاجتماعي	١٧٤
٣.	توزيع المبحوثين حسب الفئات العمرية	١٧٦
٤.	الحالة الاجتماعية للمبحوثين	١٧٨
٥.	الحالة الوظيفية للمبحوثين	١٨٠
٦.	يوضح توزيع العينة حسب التحصيل الدراسي	١٨٢
٧.	يوضح نسبة الاستجابة للسؤال الاول واجابة المبحوثين	١٨٤
٨.	يوضح نسبة الاستجابة للسؤال واجابة المبحوثين	١٨٦
٩.	يوضح نسبة الاستجابة للسؤال واجابة المبحوثين	١٨٨
١٠.	يوضح نسبة الاستجابة للسؤال الاول واجابة المبحوثين	١٩٠
١١.	يوضح نسبة الاستجابة للسؤال الاول واجابة المبحوثين	١٩٢
١٢.	يوضح نسبة الاستجابة للسؤال الاول واجابة المبحوثين	١٩٤
١٣.	يوضح نسبة الاستجابة للسؤال الاول واجابة المبحوثين	١٩٦
١٤.	يوضح نسبة الاستجابة للسؤال الاول واجابة المبحوثين	١٩٨
١٥.	يوضح نسبة الاستجابة للسؤال الاول واجابة المبحوثين	٢٠٠
١٦.	يوضح نسبة الاستجابة للسؤال الاول واجابة المبحوثين	٢٠٢
١٧.	يوضح نسبة الاستجابة للسؤال الاول واجابة المبحوثين	٢٠٤
١٨.	يوضح نسبة الاستجابة للسؤال الاول واجابة المبحوثين	٢٠٦
١٩.	يوضح نسبة الاستجابة للسؤال الاول واجابة المبحوثين	٢٠٨
٢٠.	يوضح نسبة الاستجابة للسؤال الاول واجابة المبحوثين	٢١٠
٢١.	يوضح نسبة الاستجابة للسؤال الاول واجابة المبحوثين	٢١٢
٢٢.	يوضح نسبة الاستجابة للسؤال الاول واجابة المبحوثين	٢١٤

المقدمة

تعد الأحزاب السياسية أحد أعمدة الديمقراطية، إذ إن غيابها يعني ضعف البناء وتهاوي القيم الفكرية التي تستند إليها الحياة السياسية في أي دولة ، ولا يمكن أن يكون هناك حديث عن برلمانات عصرية ومجالس نيابية حديثة ، بينما الأحزاب السياسية متهاوية وضعيفة وغير مؤثرة، لذلك تعد الأحزاب السياسية مؤشراً على التعددية السياسية وإمكانية التداول السلمي للسلطة , إذا ما سمح لها بالعمل العلني والتنافس الانتخابي فيما بينها ، ولإنجاز هذا الهدف لابد من وضع القوانين التي تحقق الحياة السياسية عن طريق وضع الاجراءات التي تسهل عملية تسجيل الاحزاب السياسية ، وأن لا تكون تلك الشروط والاجراءات عاملاً يعيق البناء الحزبي وتشكيل الأحزاب السياسية .

وتعد الأحزاب السياسية من العناصر الأساسية الفاعلة في النظام السياسي بصورة جماعية ومنظمة في الدفاع عن حقوق المواطنين وحرياتهم الأساسية ، وفي إدامة وتطوير الأساليب الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية بغية توسيع المشاركة السياسية للمواطنين ، ويستند الإطار القانوني لحقوق الأحزاب السياسية إلى الحق في حرية التنظيم وحرية التعبير والحق في التجمع السلمي. وهذه الحقوق هي من أهم الحقوق التي نظمتها الشرعة الدولية لحقوق الإنسان بهدف ضمان تمتع الأحزاب السياسية بحقوقها ، ولاشك أن تلك الحقوق قد تم تضمينها في الغالبية العظمى من دساتير دول العالم.

تتعدّد الأحزاب السياسيّة في كل بلد من بلدان العالم الحديث ، وفي الدول العربيّة أصبحت الأحزاب السياسيّة تمارس أدواراً مهمة في العمل العام وتوطيد دعائم النماذج الديمقراطية الحديثة ، ورغم أن العديد من الباحثين في العلوم السياسيّة يرون أن الشعوب العربية ما زالت غير متفاعلة مع النشاط الحزبي بالدرجة المطلوبة ، إلا أن وعي المواطنين بمفهوم الأحزاب السياسيّة ودورها في وضع الخطط المستقبلية للدول سوف يؤدي إلى مشاركة أكبر في الأنشطة الحزبية والبناء الحزبي بما يتلائم مع فكر كل مواطن ، لذلك تحتاج الأحزاب السياسية في أي نظام سياسي إلى بيئة ديمقراطية تقوم على ترسيخ دولة المؤسسات وضمان الحريات والحقوق الأساسية للأفراد ، بما فيها حق تأسيس الأحزاب والجمعيات ذات الطابع السياسي كمكون أساس من مكونات الأنظمة السياسية المعاصرة ، مما يسمح بممارسة وظائف هذه الأحزاب بكل حرية ودون تقييد.

وموضوع التنظيم القانوني للأحزاب السياسية هو من المسائل المهمة من الناحية القانونية والسياسية ، لذلك لا بد من اطار قانوني لتسجيل الأحزاب السياسية إذ تختلف الدول الديمقراطية في مدى تنظيمها القانوني وتدخلها التشريعي في عمل الأحزاب السياسية ، وتتراوح الأنظمة القانونية الديمقراطية في هذا الإطار بين أنظمة تنزع نحو تنظيم قانوني متشدد يتدخل في كثير من الأمور التفصيلية للأحزاب ، وبين أنظمة لا تتدخل في عمل الأحزاب السياسية ، طالما التزمت بالنظام والقانون العام .

وانسجاماً مع تصاعد دور الأحزاب السياسية وأهميتها فقد تزايد اهتمام المشرع الوطني في وضع تنظيم قانوني مناسب للأحزاب السياسية في مختلف الدول الديمقراطية، وغالباً ما تم تأسيس ذلك التنظيم على أساس المبادئ العامة لحقوق الإنسان الواردة في الوثائق الدولية ومن ثم إعطاء مزيد من التفصيل في التنظيم لمختلف جوانب وأنشطة الحزب السياسي، ويختلف المركز القانوني للأحزاب السياسية من دولة إلى أخرى، وذلك حسب التنظيم الدستوري والقانوني فيها، بما ينسجم مع ظروف الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والأيديولوجية التي يتبناها صناع القرار.

أولاً: أهمية البحث :

تكمن أهمية الدراسة من خلال بيان الدور الكبير الذي يمكن أن يحققه تنظيم تأسيس وتسجيل الأحزاب السياسية على الاجراءات القانونية التي حددتها القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بهذا الشأن ، الأمر الذي يحقق فاعلية الدور المؤسساتي الذي ستؤديه تلك الاحزاب السياسية في مستقبل العملية السياسية وبناءها بناءً رصيناً وفقاً للاسس العلمية الصحيحة التي سارت عليها البلدان في الديمقراطيات العريقة؛ لأن حرية تشكيل الاحزاب السياسية في العراق يمثل خطوة أساسية في الأتجاه الصحيح من أجل تعددية حزبية سليمة ، لذلك فان تسليط الضوء على اجراءات تسجيل الاحزاب السياسية في الدول العربية يبين لنا موقع الدول العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص والمستوى الذي قطعته تلك الدول نحو بناء نظام ديمقراطي من خلال وضع الاجراءات التي تنظم تأسيس الأحزاب السياسية .

ثانياً: مشكلة البحث :

تتأتى اشكالية الدراسة من انها محاولة تحليل ودراسة إجراءات تأسيس وتسجيل الاحزاب السياسية في الدول العربية ومدى خضوعها إلى المعايير الدولية المتبعة، فضلاً عن الخصوصية القانونية والسياسية للبلد، إذ إن التجربة الحزبية في البلدان العربية مازالت تُعد تجارب غير ناضجة بشكل كافٍ فضلاً عن أنها ما زالت تعاني من تحديات عدة مما يشكل تحدياً على بناء البنية الداخلية للحزب ونشأته على أسس مؤسسية فضلاً عن تفاعله في بيئة التعددية الحزبية والسياسية.

وتحاول الدراسة الاجابة عن مجموعة من التساؤلات ذات الصلة بقضية اجراءات تسجيل الاحزاب السياسية في الدول العربية من خلال مجموعة من الاسئلة وهي كالاتي :

١. هل تمكنت البلدان العربية من تشريع القوانين التي تنظم عمل الاحزاب السياسية و وضع الاجراءات الكفيلة بتحقيق هذا الأمر ؟

٢. هل تمكنت تلك الدول التي نجحت في وضع التشريعات اللازمة من بناء نظام حزبي سليم يعتمد مبادئ الديمقراطية ؟

٣. هل تمكنت تلك البلدان من مسايرة الديمقراطيات العريقة بشان تشكيل الأحزاب السياسية و وضع الاجراءات السليمة لذلك ؟

٤. ما موقع التجربة (الحزبية) العراقية بالنسبة للدول العربية ، وهل نجحت في وضع التشريعات اللازمة الكفيلة بتحقيق هذا الأمر من خلال وضع الاجراءات الخاصة بتسجيل الأحزاب السياسية وتأسيسها ؟

٥. ما الدور المتوقع الذي يمكن أن يحققه قانون الاحزاب السياسية في العراق وخاصة فيما يرتبط بتأسيس وتسجيل الاحزاب السياسية وإجراءات تشكيلها ؟

وغيرها من الاسئلة الاخرى التي تشكل محور هذه الدراسة.

ثالثاً: فرضية البحث :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ((إن اعتماد إجراءات تسجيل منصفة وشفافة يسهم في تأسيس أحزاب سياسية فاعلة في الدول العربية وبما يسهم في بناء ديمقراطية ناضجة والعكس بالعكس، إذ إن تأسيس الاحزاب وفقاً لإجراءات غير منصفة ولا تستند إلى المعايير الدولية قد يقود إلى تراجع التجربة الحزبية ويشكل تحدياً جوهرياً للديمقراطية)) .

رابعاً: حدود البحث :

سوف ينصب أهتمام الدراسة من حيث الاطار المكاني على اجراءات تسجيل الاحزاب السياسية في الدول العربية التي تسمح بالعمل للأحزاب السياسية بصورة علنية مع التركيز على الحالة العراقية التي انتقلت من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، أما من حيث الاطار الزماني فان العمل الحزبي في البلدان العربية التي يسمح فيها بالعمل الحزبي فإنها بشكل عام حديثة النشوء مقارنة مع التجارب الاخرى في البلدان الديمقراطية وخاصة فيما يتعلق بالتجربة الديمقراطية في العراق التي انطلقت بوادرها منذ عام ٢٠٠٣ م بعد سقوط النظام العراقي السابق.

خامساً: مناهج البحث :

بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة في هذه الدراسة والإلمام بها من شتى النواحي فقد اعتمدت مناهج عدة فرضتها طبيعة الموضوع محل الدراسة ، وتم الاستعانة بمجموعة من المناهج ومنها اعتماد المنهج التاريخي لغرض تتبع التطور التاريخي للأحزاب السياسية في البلدان العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص للوقوف على تجارب الدول العربية عموما والتجربة العراقية بشكل خاص ، وكذلك تطلبت الدراسة اعتماد منهج التحليل النظمي الذي يتم من خلاله الوصف الموضوعي لخصائص وصفات الأحزاب السياسية وإجراءات تسجيلها وفق المعطيات المتاحة ، وذلك لأن الدراسة تهدف الى بيان كيفية تنظيم التشريعات الإجراءات تسجيل الأحزاب لغرض تحليل كيفية تعامل التشريعات مع الاحزاب السياسية بمختلف تصنيفاتها وأنواعها .

فضلا عن ذلك فقد كان من متطلبات الدراسة اعتماد منهج التحليل الاحصائي لدراسة وتحليل الدراسة الميدانية والوقوف على رأي الجمهور تجاه عملية تسجيل الأحزاب والاستئناس برأي المختصين بالعمل الحزبي لتحقيق هدف الدراسة.